

## مائة عام على استشهاد "نسر الثورة" روزا لوكسمبورغ- الحلقة الرابعة

الدكتور صالح ياسر

### قضية التراكم في إطار تاريخي (بعض اشكاليات الجزء الثاني من "تراكم رأس المال")

كما هو معروف، سعت روزا لوكسمبورغ، في الجزء الأول من عملها "التراكم..."، إلى تحليل أطروحة تقول بأن ماركس كان على وعي بإشكالية التراكم وقضايا تحقيق فائض القيمة، ولكنه لم يستطع حل هذه المشكلات لأسباب عديدة. أما الجزء الثاني من عملها المشار إليه اعلاه والموسوم (قضية التراكم في إطار تاريخي) فقد كرسته لوكسمبورغ لتبيان أنه "ومنذ مائة عام... يتواصل السجال حول مشكلة التراكم، حول إمكانية تحقيق فائض القيمة،.....، و بعد ماركس أعاد طرحها ألمع المنظرين في فرنسا وإنكلترا والمانيا وروسيا.... وأن هذه المشكلة لا تنتج للباحثين التأمل الهادئ بهذه القضية، حيث الإقتصاد السياسي، وتحت تأثير النقد الإجتماعي الحاد، يحفز الحياة الفكرية " <sup>1</sup>.

ومن وجهة النظر التاريخية، تحدد الكاتبة ثلاث محطات من السجال الساخن أو ما تسميه تصادم بالسلاح، حول هذه القضايا:

1. أول سجال في عشرينات القرن التاسع عشر بين (سيسمونيدي) و (مالتوس) و (ساي)، وبين (ريكاردو) و(ماكولوخين).
2. أما الثاني فقد حدث في خمسينات هذا القرن - أي التاسع عشر - بين (رودبيرتوس) و(كيرشمان).
3. في حين إندلج السجال الثالث بين الشعبين الروس، (فورنتسوف) و (نيقولاي - أون) (دانيلسون) وبين الماركسيين " الشرعيين " من طراز (ستروفاة)، و(بولهاكوف) و(توغان - بارانوفسكي).

في هذا الجزء، الثاني، تقوم روزا لوكسمبورغ باستعراض المجموعات الثلاث من السجلات المذكورة أعلاه، حيث تعرض، في البداية، المجرى العام للسجال ومواقف كل طرف، ثم بعد ذلك تطرح وجهات نظرها بصدد الموضوعات الرئيسية المثارة في هذه السجلات، وفي الختام تقوم بتلخيص المناقشات والنتائج التي توصلت إليها.

<sup>1</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال أو ماذا فعل المقلدون *epigoni* بنظرية ماركس - نقد مضاد، ص 618، وسنشير له لاحقاً بـ " النقد المضاد ".

## المرحلة الأولى من السجلات

أول تصادم بسلاح النقد بين (سيسمونيدي) و (مالتوس) و (ساي)،

وبين (ريكاردو) و (ماكولوخين)

تمثلت أولى الاعتراضات والشكوك برفض الموضوع المتعلقة بتطور النظام الرأسمالي بدون عوائق. وقد وُلدت تلك الشكوك في إطار الإقتصاد السياسي البرجوازي تحت تأثير الأزمات التي إندلعت في إنكلترا في سنوات 1815 و 1818 - 1819 والتي قاد إليها - من الناحية الظاهرية - الحصار الذي فرضه نابليون على القارة الأوروبية في النموذج الرأسمالي ومن بينها : أسواق متخمة، خسائر ضخمة، إفلاسات كثيرة، وإملاق متعاضم للبروليتاريا. ويبدو أن هذه المظاهر والتجليات، المرتبطة بالأزمات المذكورة، كانت كافية لمنتقدي النظام الرأسمالي لإطلاق موجات من النقد لهذا النظام، في كل من إنكلترا (أوين) وفرنسا (سيسمونيدي)<sup>2</sup>. فعلى سبيل المثال رأى (سيسمونيدي) مصدر "الشر" في إنعدام التوافق بين الإنتاج والرغبة الجامحة لتوسيعه عن طريق تراكم الرأسمال من جهة، وبين الإستهلاك المشروط بتوزيع الدخل. غير أنه واجه صعوبات في تعليل موضوعته الأساسية المتمثلة بأن آثار التطلع للامحدود للتراكم ونمو الإنتاج ستكون فضيعة. ولهذا فقد تعرضت أطروحته، فيما بعد، الى نقد من المدرسة الريكاردية في إنكلترا ومن (ساي) و السيسمونيديين في فرنسا.

ومن الناحية النظرية، كان السجل مع المدرسة الريكاردية (نسبة الى ريكاردو) أكثر ثراء. وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، حسينا أن نشير هنا الى أن السجل كان يدور حول سؤال مهم هو : ماذا سيحدث لفائض القيمة المترسل - من سيشتري السلع المتجسدة فيها ؟ كان (ماكولوخ McCulloch) أول المتساجلين المنخرطين في هذا النقاش، والذي كان يعبر عن وجهة نظر المدرسة الريكاردية، قد أجاب على هذا السؤال بذكر مثالين. في المثال الأول تجاوز (ماكولوخ) إنتاج فائض القيمة، أما في المثال الثاني فقد خصص لفائض القيمة، المثير للمشاكل، لإنتاج وسائل الإستهلاك، والذي كان يعني إستهلاك الرأسماليين لعموم فائض القيمة ، أي نحن هنا أمام إعادة إنتاج بسيط وليس موسع.

وفي مسعاه للرد على هذه الأطروحات، قام (سيسمونيدي) بنقل المعركة الى ساحة الخصم. وهنا أثار إتهامات عدة ضد ماكولوخ. الاتهام الأول ذو طبيعة أخلاقية، إذ أن (ماكولوخ) يعطي فائض القيمة الزائد الى الرأسماليين. أما الإتهام الثاني فهو ذو طبيعة عملية/اقتصادية والمتمثلة بأن القدرة الطبيعية للرأسماليين لإستهلاك سلع الإستهلاك لا يمكن أن توقف الخطى نحو نمو إنتاجية العمل ونمو فائض القيمة ، ولهذا فإن فيض الإنتاج والأزمات هما عبارة عن ظواهر لا يمكن تجاوزها، أي أنها حتمية.

لقد إفترض (ماكولوخ) امكانية ظهور فائض إنتاج جزئي، ولكنه من ناحية أخرى رفض إمكانية ظهور فائض إنتاج عام. ولهذا فقد رأى (سيسمونيدي) في هذا الطرح بمثابة السبب الأساسي والفعلي للأزمات، والذي يشير الى نزوع الإنتاج الرأسمالي لتخطي مختلف العوائق السوقية. وقد عبّر عن فكرة تقول بأن توسيع السوق العالمية لن يزيل الصعوبات، بل على العكس من ذلك فإنه ينقل إعادة الإنتاج الى الصعيد العالمي، وبالتالي الى إحتدام المنافسة، ونمو فوضى الإنتاج، وفي النهاية الى المزيد من الأزمات. وبهذا الطريقة يعد (سيسمونيدي) أول من أشار الى الجانب المعكوس لما يسمى بـ " تناغم المصالح "، الذي طرحه المذهب الكلاسيكي في حينه.

<sup>2</sup> لمزيد من التفاصيل حول اراء سيسمونيدي انظر: سيسمونيدي دي سيسمونيدي، مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي أو الفقر وعلاقته بالسكان. الكتاب الاول، الجزء II، وارشو 1955؛ كذلك: ديليو. روتكوفسكي، سيسمونيدي دي سيسمونيدي: النظرية الاقتصادية. وارشو 1978.

في عمله الكلاسيكي " **مبادئ الإقتصاد السياسي** "، اعتمد (دافيد ريكاردو)<sup>3</sup> موضوعة ساي الفائلة بأن رأس المال، ومهما كان حجمه، سيجد لنفسه الإستخدام في بلد معين، حيث حجم الإنتاج يعد المحدد الوحيد للطلب. غير أن الأزمات ولدت لدى ريكاردو الشك في هذه القضية، ولهذا فقد التقى مع (ساي) في عام 1823 بهدف مناقشة قضية التراكم والأزمات. وبهدف التناول الدقيق لهذه القضية فإنهما تجاوزا، منذ البداية، التجارة الخارجية، رغم قناعتها، وعلى وجه الخصوص (سيسمونيدي)، بالأهمية الكبيرة التي تتمتع بها في الإقتصاد الرأسمالي. ولهذا فقد أهملتا حالة وجود سوق خارجية متنامية لتصريف الإنتاج المحلي. ورغم أن (سيسمونيدي) تغلب على (ريكاردو) في نقاط عديدة، غير أن ذلك لم يؤد إلى خفوت وتيرة السجال، لأن العديد من الإشكاليات لم تكن قد حُلت بشكل نهائي.

ففي عام 1824 نشر (سيسمونيدي) مقالا ينتقد فيه (ريكاردو)، وقد دفع ذلك المقال (جان باتيست ساي)<sup>4</sup>، تلميذ آدم سميث ومروج آرائه، إلى الرد على هذا المقال. وفي هذا الصدد كتب (ساي) موجها سؤاله إلى (سيسمونيدي): **كيف يمكن، عموما، الحديث عن فائض الإنتاج في وقت يعجز المجتمع بالفقراء والجانحين؟** وأضاف: لا يتعلق الأمر هنا بعدم وجود المستهلكين بل بإنعدام وسائل الشراء، فعددهم لن يزداد، عندما سيكون هناك عدد أقل من المنتجات، وعلى العكس من ذلك فإن نمو الإنتاج والتشغيل كفيلا بتحسين تجهيز الشعب بما يحتاجه.

وفي رده على ما طرحه (ساي)، أكد (سيسمونيدي) أنه لم يرفض نمو التشغيل والإستهلاك إرتباطا بنمو الإنتاج، مضيفاً إن كمية المنتجات المتنامية ستكون نافعة بمقدار ما تجد لها تصريفاً، أي تجد من يدفع مقابلا لها ويقوم بإستهلاكها. في حين أن هذه المنتجات ستكون غير نافعة عندما لا تجد طلبا عليها.

وفي نفس الوقت الذي هاجم فيه (سيسمونيدي) المدرسة الريكاردية، قام (مالتوس)<sup>5</sup> في إنكلترا بشن هجوم مماثل. فقد ركز هذا الأخير سهام نقده على مسألة التصريف. فباستخدام " **دوغما سميث** " الخاطئة حاول (مالتوس) البرهنة على أن تراكم جزء من الربح يضع الإنتاج الرأسمالي أمام مشكلة غير قابلة للحل وتتمثل في عدم إمكانية تصريف " **فائض** " المنتجات. فإذا كان الإنتاج الإجتماعي يتألف من  $v+m$  (أي (الأجور + فائض القيمة)، وإذا كان العمال يشتركون مقابل أجورهم فقط ذلك الجزء من الإنتاج الإجتماعي المعادل  $v$  (الأجور)، وإذا كان المستثمرون لا ينفقون مداخيلهم كليا على الإستهلاك الشخصي، فإن سؤالاً يبرز هنا، وهو: **كيف يجري تصريف ذلك الجزء المتبقي من  $m$  (فائض القيمة) والمعادل للتراكم؟** لقد استنتج (مالتوس) من ذلك ضرورة وجود فئة ثالثة من الناس تظهر في السوق كمشتريين، ويمكنها تحقيق التصريف الكامل للإنتاج. وكان (مالتوس) يقصد بهذه الفئة الثالثة مالكي الأرض، ورجال الدين، وموظفي الجهاز الحكومي، وكل من يستهلك دون أن ينتج. ومن جهة ثانية أشار إلى أن الإستهلاك لا يمثل عاقبة/أثرا حتمية للإنتاج، كما أن الحاجات البشرية يمكن إشباعها فقط بمقدار ما تسمح به وسائل التبادل المتوفرة. ثم أن نمو وسائل التداول لا يضمن بحد ذاته (لوحده) نمو الإستهلاك، إذ يمكن أن ينخفض عندما ينخفض الطلب على قوة العمل. كما أن نمو هذا الطلب لا يمثل نتيجة حتمية لنمو الإنتاج، إذ أن نمو هذين العنصرين هو نتاج مجموعة من العوامل المستقلة عن بعضها البعض، بل حتى متعارضة أحيانا. وقد ألمح هذا الكاتب إلى أنه وفي ظروف محددة، حيث نمو الطلب على قوة العمل لا يفوق الإنتاج، يصبح الإنتاج، في هذه الحالة، سببا للإنهيال والفقر.

يسمح العرض السابق بالإستنتاج بوجود نوع من التطابق في أطروحات كل من (ساي) و (مالتوس)، بصدد التراكم. غير أن هذا التطابق له طابع عمومي. فعلى سبيل المثال، هناك موقف مماثل للكاتبين بصدد

<sup>3</sup> أنظر: دافيد ريكاردو، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، وارشو 1957 (باللغة البولندية).

<sup>4</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: جان باتيست ساي، **ميثاق حول الإقتصاد السياسي**، أو مثال بسيط للطريقة التي يتم فيها توزيع واستهلاك الثروة. وارشو 1960 (باللغة البولندية).

<sup>5</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا قارن: ت. ر. مالتوس، **قوانين السكان**. وارشو 1925، وقد ورد المصدر عند ف. ستانكيفج، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مصدر سابق.

قضية إعادة الإنتاج والتراكم. فكلاهما رفض الموضوعة القائلة بالتوازن المفترض بين الإستهلاك والإنتاج، إضافة الى تأكيدهما على إمكانية ظهور ليس فقط أزمات جزئية وطارئة، بل ووجود أزمات عامة، في الاقتصاد الرأسمالي. أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى فقد كانا على خلاف بصددها<sup>6</sup>.

وإذا كان (مالتوس) قد وجد المخرج في الإستهلاك الطفيلي للإقطاعيين وخدمهم، فإن (سيسمونيدي) وجد هذا المخرج في الحفاظ على الإنتاج السلعي الصغير. ولعل منبع التطابق في محاججات كل من (سيسمونيدي) و (مالتوس) يكمن في أن الأرستقراطية الإقطاعية ( التي كان يدافع عنها مالتوس) والفئات البرجوازية الصغيرة ( التي كان يدافع عنها سيسمونيدي) كانت تتعرض للإفلاس تحت ضربات الرأسمالية الصاعدة، وكانت تنظر إليها نظرة عدائية<sup>7</sup>.

ويمكن تلخيص مجرى ونتائج المواجهة الأولى بما يلي :

- أظهر تحليل (سيسمونيدي) تفوقه على خصومه. فقد بحث المشكلة من وجهة نظر إعادة إنتاج رأس المال الإجمالي، وحاول عرض مقولاتها القيمية والمادية في علاقاتها المتبادلة، في إطار السيرورة الإجتماعية العامة. كما أنه كشف، وبوعي، عن تناقضات هذه العملية. وإضافة لذلك فقد كانت قضية تراكم رأس المال تمثل نقطة محورية بالنسبة له، وأعتبرها بمثابة الصعوبة الأكبر، ويعد هذا خطوة للأمام، مقارنة بآدم سميث. أما بالنسبة لريكاردو وبقية خصوم سيسمونيدي، فإنهم صاغوا فقط مقولات التوزيع البسيط والتبادل المباشر للسلع، وإستنتجوا بأنه يمكنهم، وبمساعدة هذه المقولات، حلّ مختلف قضايا إعادة الإنتاج والتراكم. وكان هذا بمثابة خطوة للخلف، بالمقارنة مع (آدم سميث).
- بدأ، من مجرى المناقشة، أن حل القضية الأساسية غير ممكن، وأن النقاش اتخذ طريقا آخر، ثانوي على أية حال. فقد تركّز على قضية الأزمات، مما أضّر بفهم الحقيقة المتمثلة بأن الأزمات، ك لحظة محددة في الدورة الاقتصادية، تمثل تجليا خاصا لإشكالية التراكم، وليس جوهرها.
- تتمتع مساهمة (سيسمونيدي) بأهمية كبيرة بإعتبارها أول إنذار نظري يحذر من عواقب هيمنة رأس المال، بالرغم من أنه كان أحد أهم منظري الإقتصاد السياسي البرجوازي الصغير. ويمكن القول أن نظرية سيسمونيدي في التراكم، رغم أخطائها النظرية الجذرية، أثارت الشكوك حول إمكانية التوسع المتناسق للإنتاج الرأسمالي تحت تأثير تراكم رأس المال المتنامي بإستمرار.

## المرحلة الثانية من السجلات

### - ثاني تصادم بسلاح النقد -

يخصص هذا الجزء من الكتاب لعرض قضية التراكم في سياق تاريخي. فالعرض النموذجي ( المثالي) لإشكالية الإنتاج البسيط والإنتاج الموسع، والتأملات التجريدية - النظرية لماركس حول إمكانية تراكم رأس المال، بحسب المنهجية المعتمدة من قبله والتي جرت الإشارة إليها في مكان آخر من الدراسة، يجري اختبارها عبر مواجهتها، هنا، من طرف لوكسمبورغ مع المجرى التاريخي الفعلي لتراكم و إعادة الإنتاج الموسع مع النظام الرأسمالي<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 290.

<sup>7</sup> أنظر: سوكولينسكي، نظريات التراكم، مصدر سابق، ص 20.

<sup>8</sup> قارن: يان جيفولسكي، النظرية الاقتصادية لروزا لوكسمبورغ، مصدر سابق، ص 188 ولاحقا.

تمثل النماذج النظرية وتأملات (كارل ماركس) نقطة إنطلاق للبحث، ومدخل لتحليل المادة التاريخية التي اشتغلت عليها لوكسمبورغ، والتأكد من مشروعية (أو عدم مشروعية) العلام المعتمدة والنتائج المتحققة. ولا يمكن لأحد أن يعترض على محاولة كهذه عند مواجهة النظرية المجردة بالواقع الملموس، أو بالضد من محاولة تبيان الى أي مدى يبرهن الواقع على صدق المنطلقات النظرية، أو يتطلب التغيير أو التعديل. ولكن وقبل أن تقوم روزا بمحاولتها هذه، تعرض أولاً ببيلوغرافيا تاريخية للمناقشات الكبرى حول قضية التراكم. فتقوم هنا، على وجه الخصوص، بعرض وتحليل مناقشة (سيسموني) مع (ريكاردو) ومدرسته، و(فون كيرشمان) مع (رودبيرتوش) في ألمانيا، الشعبين الروس مع الماركسيين الروس، وخصوصاً مع ما يسمى بـ " الماركسيين الشرعيين " .

بداية، لابد من الإشارة الى أن هذا التصادم حدث في ألمانيا، بعد ربع قرن تقريباً من الصدام الأول، وكان قد اندلع بين (رودبيرتوس- ياجيتسوف) و (فون كيرشمان). ويبدو أن سبب هذا السجال هو الكتاب الذي أصدره (رودبيرتوس) والموسوم: مدخل لمعرفة نظامنا الإقتصادي – الإجتماعي والصادر في عام 1842. وقد رد (كيرشمان) على هذا العمل بعمل مماثل، الأمر الذي دفع (رودبيرتوس) الى كتابه عمل آخر.

في عمله الأول، طرح (رودبيرتوس) موضوعاً أشار فيها الى أن حصة العمل في الناتج القومي في المجتمع الرأسمالي تنخفض بمقدار نمو إنتاجية العمل. ولهذا فإنه رأى في التوزيع المتفاوت للإنتاج سبباً في حدوث الفقر والأزمات. غير أن (كيرشمان) لم يوافق على هذه الأطروحة، فقد رأى في الفقر نتيجة لنمو الربح العقاري، وفي الأزمات نتيجة لإنعدام أسواق التصريف. ولهذا كان (كيرشمان) يرى في محدودية أسواق التصريف بمثابة المفتاح لعموم القضية الاجتماعية. ومن هنا تأكيده على أنه وبمقدار ما كانت تلك الأسواق كافية، كلما اختفت تلك الجوانب السلبية، وبقيت فقط الجوانب الإيجابية للمنافسة.

بهذه الطريقة طرح (كيرشمان) مجدداً تلك القضية التي كان (سيسموني) قد تناولها سابقاً. غير أن (كيرشمان) وفي مسعاه لحل هذه القضية اصطف الى جانب مدرسة ريكاردو. فقد قبل بـ " دوغما سميث " وكذلك بـ " قانون ساي "، ولكنه أكد فقط على وجود تناقض بين هذا " القانون " والواقع. وقد اعتبر أن السبب الأهم لعدم تحقق قانون ساي يتمثل بالتوزيع غير المتساوي للمنتجات بين رأس المال والعمال.

أما بالنسبة للأزمات، فقد أكد (كيرشمان) على أنه بالأمكان تجاوزها فيما لو أراد الرأسماليون استهلاك ذلك الجزء الفائض من المنتوج الاجتماعي. ولكي يكون بإمكانهم تحقيق ذلك، يواصل (كيرشمان)، فإنه يتعين عليهم إنتاج المزيد من سلع الإستهلاك. غير أن الأمر يكمن في أن الرأسماليين لا يريدون الإستهلاك كثيراً، إذ لديهم الرغبة للإدخار لأهداف الإستهلاك الإنتاجي. وبعبارة أخرى يمكن القول أن الأزمات تستحث التراكم، كما أن مضاعفة رأس المال والإنتاج لا تلغي المشكلة، بل على العكس تعمقها. في حين لا تحل التجارة الخارجية صعوبات التصريف، بل إنها توسع " تنوع السلع ". ويعني ذلك أن كيرشمان كان معارضاً عنيداً لفكرة " الإدخار " و " الإستهلاك الإنتاجي " لفائض القيمة، وبالتالي معارضا للإقتصاد السياسي الكلاسيكي وأطروحاته بهذا الخصوص.

غير أن السجال بين (كيرشمان) و (رودبيرتسون) لم يقرب حل مشكلة التراكم. فقد إنطلق الإثنان من حقيقة الأزمات، غير أن مشكلتهما تكمن في أنهما طابقا بين قضية إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي الإجمالي والتراكم من جهة، وقضية الأزمات من جهة أخرى، ولهذا فإنهما لم ينجحا في إيجاد الطريق السليم للكشف عن الوسائل المضادة للأزمات.

وإضافة الى ماجاء أعلاه، لا بد من الإشارة الى الإهتمام الخاص للنقد الذي أولته روزا لوكسمبورغ لسيسموندي، وكذلك للماركسيين الروس. ويقوم هذا الإهتمام على حقيقة أن لوكسمبورغ ذاتها كانت متهمه بأنها " سيسمونديه "، حيث كانت تجري مطابقة أطروحاتها مع التنظير الذي قدمه (سيسموندي).

لا بد من التأكيد هنا على أن روزا لوكسمبورغ كانت تتفق في بعض النقاط مع الشعبين الروس ومعلمهم (سيسموندي). ومنذ إعتماها للموضوعة القائلة بالصعوبات الكبيرة لتحقيق فائض القيمة في حال عدم وجود وسط غير رأسمالي، إنتقدت روزا مخططات إعادة الإنتاج الموسع لماركس، مبررة الموضوعة القائلة بالصعوبة الخاصة لتحقيق ذلك الجزء من فائض القيمة. كل هذا قَرَب، بل حتى طابق أفكارها مع أفكار نقاد الماركسية من البرجوازيين الصغار.

وغالبا ما يمكن العثور، عند معظم نقاد روزا لوكسمبورغ، على فكرة تقول بأن النقد اللينيني لسيسموندي والشعبين يمس فقط بالكامل نظرية روزا لوكسمبورغ، التي إعتمدت، في عملها الأهم " تراكم رأس المال "، المذهب الشعبي ( الناردوني ) القائل بعدم إمكانية تحقيق فائض القيمة وعدم إمكانية التراكم بدون " أطراف ثالثة " - الفلاحيين والحرفيين الصغار - . وبالإستناد الى هذه الفرضيات الخاطئة فإنها طورت، بالإعتماد على التنظير المنشفي، موضوعة الإنهيار الألي للرأسمالية<sup>9</sup>.

ينظر هنا سؤال مهم وهو : هل من الصحيح مماثلة نظرية التراكم التي صاغتها لوكسمبورغ مع أفكار سيسموندي والشعبين؟.

لن يرتكب المرء خطأ إذا ما أشار الى أن الموضوعة المنطقية الرئيسية، سواء عند (سيسموندي) أو عند الشعبين كانت تتعلق بأفق الرأسمالية بدون الأسواق الخارجية. لقد أعلن الشعبون مرارا بأنه وبسبب أن روسيا ( عشية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ) متخلفة إقتصاديا، فإنها ليست لديها أية حظوظ للحصول على أسواق خارجية واسعة، هذا إضافة الى أن سكان روسيا فقراء، وبالتالي فهم ليسوا في وضع يسمح لهم بشراء السلع الصناعية. واستنادا الى هذا الطرح توصل هؤلاء الى استنتاج يقول بأنه لا يمكن للرأسمالية أن تتطور وتهيمن في بلد فقير، غير قادر على المنافسة في السوق العالمية.

أما فيما يخص نظرية روزا لوكسمبورغ فإنها كانت تتعلق بمصائر الرأسمالية رفيعة التطور، الرأسمالية التي سادت في الإقتصاد الوطني، والتي صارت قيذاً على التطور في إطاره. ولهذا يمكن الإستنتاج، إذن، بأن الموضوع الذي تناولته روزا لوكسمبورغ يختلف تماماً عن موضوع نظرية سيسموندي أم الشعبين.

فمن المعلوم أن (سيسموندي) والشعبين عبروا عن مخاوف وآمال ومصالح وتطلعات البرجوازية الصغيرة، وعن نظرتها للمستقبل، في حين أن روزا لوكسمبورغ كانت تعرف تماماً، ودعمت مضمون التفكير المطروح من طرف (ماركس) و (أنجلس) في البيان الشيوعي. فقد كتباً بأنه " ..... في أقطار....، يؤلف فيها الفلاحون أكثر بكثير من نصف السكان أن يعمد بعض الكتاب الذين يناصرون البروليتاريا ضد البرجوازية، الى إنتقاد النظام البرجوازي والدفاع عن العمال من وجهة نظر خاصة بصغار البرجوازيين والفلاحين. وعلى هذه الصورة تشكلت الإشتراكية البرجوازية الصغيرة. وكان سيسموندي زعيم هذا الأدب " <sup>10</sup>.

<sup>9</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر : أي. باشلوف، الأعمال الإقتصادية للينين في سنوات التسعينات. وارشو 1961، ص 284 ولاحقاً.  
<sup>10</sup> ماركس و أنجلس، بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم/ موسكو 1974، ص 72. ومن المفيد هنا الإشارة الى هنا الى أن (الشعبية) تيار برجوازي صغير في الحركة الثورية الروسية نشأ في السنوات السبعين من القرن التاسع عشر. كان الشعبون يسعون الى تصفية الاوتوقراطية وتسليم أراضي الملاكين العقاريين الى الفلاحين. ولكنهم أنكروا قانونية تطور العلاقات الرأسمالية في روسيا، وارتباطا بذلك، اعتبروا أن القوة الثورية الرئيسية ليست البروليتاريا بل الفلاحون. اعتبر الشعبون أنفسهم اشتراكيين، ولكن اشتراكيهم كانت طوباوية. مرت الشعبية بوضع مراحل، من الديمقراطية الثورية الى الليبرالية. وفي السنوات الثمانين والتسعين من القرن التاسع عشر، سار الشعبون في طريق المصالحة مع القيصرية، وعبروا عن مصالح فئة الكولاك، وناضلوا ضد الماركسية.

وأضافا (ماركس) و (أنجلس) حول (سيسمونيدي)، بإعتباره ممثل الإشتراكية البرجوازية الصغيرة، قائلين: "وقد حلت هذه الإشتراكية، بكثير من العمق، التناقضات الملازمة لعلاقات الإنتاج الحديثة وكشفت القناع عن تقاريف الإقتصاديين المملوء رياء ونفاقا" <sup>11</sup>. غير أنهما أشارا الى أن إشتراكية سيسمونيدي، في مضمونها الحقيقي، كانت تريد "أما أن تعيد وسائل الإنتاج والتبادل القديمة وتوطدها من جديد وتعيد معها علاقات الملكية القديمة والمجتمع القديم، وأما أنها تبغي أن تحصر بالقوة وسائل الإنتاج والتبادل الحديثة في نطاق علاقات الملكية القديمة..... وفي الحالتين تكون هذه الإشتراكية رجعية وطوباوية في أن واحد." <sup>12</sup>.

وفي "التراكم... " تؤكد روزا لوكسمبورغ بوضوح هذا التصور الذي قدمه الكلاسيك. كما أنها وافقت على ما قيل بأن (سيسمونيدي) " حلل بعمق " علاقات الإنتاج البرجوازية، ولكن في الوقت نفسه فإن " هذا البرجوازي الصغير النمساوي ضاع في الاتهامات تحت يافطة النظام الإجتماعي الموجود " <sup>13</sup>. وتشير لوكسمبورغ، في مكان آخر، الى أن (سيسمونيدي) "أدخل أصابعه في كل جروح الإقتصاد البرجوازي : دمار الصناعة الصغيرة، إفقار الريف، بلترة الفئات الوسطى، إملاق الشغيلة،...، البطالة، مخاطر النظام الإنتماني، التفاوتات الإجتماعية، الأزمات، الفوضى " <sup>14</sup>. غير أن الحلول التي قدمها تمثل ستارا (حجة، ذريعة) برجوازي صغيرا، يقوم على الحط من التراكم، .... إن الحلول التي يقدمها سيسمونيدي تشهد على أنه لا يمكن أن يفهم عملية إعادة الإنتاج بمجموعها " <sup>15</sup>.

لقد كان (سيسمونيدي) إقتصاديا برجوازيا، وعبر، مثله مثل الشعبين، عن مصالح المنتجين السلعيين الصغار، عن وجهة نظرهم، ولهذا يعد نقده للرأسمالية نقدا رجعيا. أما روزا لوكسمبورغ فقد كانت ماركسية، وحتى عندما أخطأت فإنها كانت واعية لعصرها والفترة التاريخية التي كانت سائدة آنذاك. لقد رأت بأن حل المشكلة لا يتم بالعودة الى الماضي، الى إنتاج المنتجين السلعيين الصغار، بل بانتصار الإشتراكية. كيف يمكن، إذن، الإستنتاج بأن النقد الذي قام به (لينين) للشعبين في تسعينات القرن التاسع عشر يطول كذلك " بالتمام " نظرية روزا لوكسمبورغ في عام 1912 والمنشورة في عام 1913؟.

غير أن تشخيص لوكسمبورغ للجانب الرجعي من المساهمة النظرية لسيسمونيدي لا يعني أنها أرادت في الوقت نفسه تجاوز المساهمة الإيجابية لهذا المفكر في تطوير الفكر الإقتصادي ونقد الرأسمالية. وهي هنا تفتني أثر ماركس بهذا الخصوص عندما كتب في (نظريات فائض القيمة) <sup>16</sup>، مشيرا الى أن (سيسمونيدي) كان واعيا للتناقض الأساسي بين تطور القوى المنتجة وتنمية الثروة وبين طرق الإستحواذ عليها. وبالخلاصة، إن امتداح الجوانب الإيجابية في المساهمة النظرية لهذا المفكر النمساوي لا تعني بأي حال من الأحوال انحراف الكاتبة عن النظرية الماركسية.

أما فيما يتعلق بموقفها من السجال، الذي نشب في حينه، بين " الماركسيين الشرعيين " والشعبيين في روسيا، فإن أية قراءة حصيفة لما كتبه لوكسمبورغ بهذا الخصوص تتيح الاستنتاج بأنها لا توافق الشعبين في أية نقطة مما كتبه في هذا المجال. وفي واقع الحال خاضت الكاتبة، ولمرات عديدة، سجالات حادة مع هؤلاء. ولكي لا يكون هذا الكلام عموميا لأبد من التذكير بأن لوكسمبورغ أشارت الى تحول الشعبية من الإتجاه الثوري، الذي مثله (جيرفينسكي) و " النارودنيا فوليا "، الى حركة سلافية رجعية.

<sup>11</sup> المصدر السابق، ونفس الصفحة.

<sup>12</sup> المصدر السابق، ص 73.

<sup>13</sup> روزا لوكسمبورغ، تراكم...، مصدر سابق، ص 229.

<sup>14</sup> المصدر السابق ص 233.

<sup>15</sup> المصدر السابق، ص 264. وسيسمونيدي (1773 - 1842) هو إقتصادي سويسري، وناقد برجوازي صغير للرأسمالية، وممثل بارز للرومانتيكية الاقتصادية. اضفى صفة مثالية على التنظيم الحرفي للصناعة وعلى الزراعة البطريركية.

<sup>16</sup> انظر : ك. ماركس، نظريات فائض القيمة، الكتاب الثالث، وارشو 1966، ص 59-60.

وبحسب تقييم الكاتبة، كان الشعبيون، في سنوات التسعينات من القرن التاسع عشر، يمثلون تجليا برجوازيا صغيرا للإشتراكية الطوباوية في صيغة (سيسمونيدي) والألماني (رودبيرتوس). وهذه الإشتراكية تمثل - حسب إعتقادها - ايدولوجية البرجوازية الصغيرة والشغيلة المفككة طبقيا.

يعد كتاب **فورنتسوف الموسوم: "مصائر الرأسمالية"** واحدا من الأعمال النظرية الرئيسية للشعبية في سنوات التسعينات من القرن التاسع عشر. وقد كان هذا العمل موضوعا لنقد قاس من طرف روزا لوكسمبورغ، التي لم توافق على أية نقطة من ما طرحه مؤلف هذا العمل. كما أن مؤلفة "التراكم" تناولت عمل **دانيلسون (نيقولاوي - أون)**، الذي قدم تعليلا للشعبية، أعرق بكثير مما قدمه (فورونتسوف). وفي هذا الصدد كتبت روزا قائلة بأن "نيقولاوي - أون يعرف ماركس وأن الكتابين الأول والثاني من الرأسمال كانا ملائمين له تماما، ولكن رغم ذلك بقيت حاجته سيسمونية صافية" <sup>17</sup>

غير أن روزا لوكسمبورغ لا تحصر نفسها في عرض الطابع الرجعي والطوباوي لمفاهيم الشعبيين فقط. بل أنها أكدت، من جهة أخرى، على أن "خطأ نيقولاوي - أون، مستعار من سيسمونيدي، ... وأن الإثنيتين مئزا جانبيا واحدا فقط من السيرورة الرأسمالية لتدمير أشكال الإنتاج والمنتجين الصغار..... ولكنهما لم يعبرا الإنتباه الى الجانب الثاني من العملية: إزاحة الإنتاج الطبيعي من الزراعة وإدخال الإقتصاد السلعي بدلا عنه. إن هذا الجانب يعني أن الرأسمالية في الوقت الذي تزيج عن طريقها المنتجين السلعيين المستقلين فإنها تحول، في كل خطوة، الفئات الجديدة الى مشتريين لسلعها. هكذا إذن فإنه وبنتيجة هذه العملية يكون مجرى التطور الرأسمالي متعارضا مع تصورات الشعبيين، المستعارة من سيسمونيدي، وهي أن الرأسمالية لا تدمر سوقها الداخلية، بل هي على العكس من ذلك تقيم لنفسها هذا السوق من خلال تعميم الإقتصاد النقدي" <sup>18</sup>. هكذا إذن فإنه في الوقت الذي يؤكد موقف سيسمونيدي والشعبين على أن الرأسمالية تدمر السوق المحلية، يبدو موقف روزا لوكسمبورغ هنا معارضا لذلك، بتأكيدا على أن الرأسمالية تخلق وتوسع سوقها المحلية. ولهذا من غير المنصف الحديث عن التطابق بين ما تطرحه روزا وبين ما يطرحه كل من سيسمونيدي والشعبيين.

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة الى أن روزا لوكسمبورغ لم تستطع إهمال أو تجاوز محاولات تفسير مشكلة التراكم، تلك المحاولات التي قام بها "الماركسيون الشرعيون" في سجالاتهم مع الشعبيين. فمن المعلوم أن "الماركسيين الشرعيين" حاربوا الشعبيين، كي يبرهنوا على تفوق الرأسمالية وبإمكانيات تطورها اللامحدود. ففي عمله الموسوم: **المضمون الإقتصادي للشعبية ونقده في كتاب ب.ستروفة**، المنشور في عام 1895، إتخذ (لينين) موقفا نقديا واضحا من "الماركسية الشرعية". والخلاصة في هذا العمل أن لينين لم يخامر الشك قطعا بأن "الماركسيين الشرعيين" يستخدمون الماركسية لتبرير النظام الرأسمالي. قد لا تكون روزا لوكسمبورغ قد قرأت هذه العمل في حينه، ولكنه يمكن القول، وبنقطة، بأنها اطلعت على عمل آخر واسع الإنتشار هو كتاب لينين: **ما العمل؟**، إذ تساجلت معه كما معروف. في هذا العمل، وإستنادا الى أن فترة التسعينات من القرن التاسع عشر شهدت انتشار الكتب الماركسية، كتب (لينين) قائلا: "في هذه الأثناء كانت الكتب الماركسية تصدر واحدا بعد آخر، والمجلات والجرائد الماركسية تؤسس، وغدا الجميع، بالمعنى الحرفي للكلمة، ماركسيين، وغدا الماركسيون موضع إطراء ورعاية، وكان النشر في نروة الحماسة من شدة الإقبال على اقتناء الكتب الماركسية..... ويمكن اليوم التحدث عن ذلك العهد بهدوء، كما يتحدث الإنسان عن أمور مضت. ولا يخفي على أحد أن ازدهار الماركسية المؤقت على هامش مطبوعاتنا، قد نشأ عن تحالف المتطرفين مع المعتدلين جدا، وقد كان هؤلاء الأخيرون في جوهر الأمر ديمقراطيين برجوازيين" <sup>19</sup>.

<sup>17</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق ص 364.

<sup>18</sup> المصدر السابق، ص 370 - 371.

<sup>19</sup> أنظر: لينين، **المختارات في 10 مجلدات**، المجلد الأول. دار التقدم، موسكو 1979، ص 27. ومن المفيد الإشارة هنا الى ان "الماركسية الشرعية" انبثقت كتيار اجتماعي سياسي في أوساط الانتلجنسيا البرجوازية الليبرالية في روسيا خلال التسعينات من القرن التاسع عشر. وحسب لينين فقد حاول "الماركسيون الشرعيون" برئاسة ستروفة استغلال الماركسية في مصلحة البرجوازية، وأشار الى "ان الستروفية تأخذ من الماركسية كل ما هو مقبول بالنسبة للبرجوازية، وتنبذ روح الماركسية الحي أي ثورتها وتعاليمها بصدد حتمية زوال الرأسمالية، وبصدد الثورة البروليتارية".



تتشغل روزا لوكسمبورغ، بالتفصيل، بمفاهيم " الماركسيين الشرعيين "، وعلى وجه الخصوص بما طرحه كل من (ستروفة)، (بولهاكوف) و (توغان بارانوفسكي). فقد بين (ستروفة) أن الرأسمالية لا تدمر بل تخلق لنفسها سوقا محلية<sup>20</sup>. وهو هنا يتفق مع أفكار الشعبي (فورونتسوف) القائلة بأن فائض القيمة لا يمكن تحقيقه لا عن طريق إستهلاك الرأسماليين، ولا من خلال إستهلاك العمال. وإستنادا لذلك، صاغ (فورونتسوف) حله لقضية التحقيق من خلال " أطراف ثالثة ". غير أن روزا لوكسمبورغ تحدد التفاؤل المفرط لستروفة بشأن قضية إمكانيات تطور الرأسمالية، وتكتب هنا قائلة: " إذا كان المقصود التعليل الإقتصادي لهذا التفاؤل، فإنه على العكس من ذلك تبدو الأمور أسوأ " <sup>21</sup>. وتشير كذلك الى أن " الأطراف الثالثة " لا يمكنها أن تساعد بأي شيء، ذلك لأن هؤلاء ينتمون الى المستهلكين المشتركين لفائض القيمة أو العمل.

وقد اعتقد (ستروفة) بأن كل بلد يهيمن، في البداية، على سوقه المحلية، مزيحا عن طريق المنافسة المنتجين السلعيين الصغار، ولاحقا، وبعد سيطرته التامة على السوق المحلية، يبدأ بالبحث عن أسواق خارجية. ويقدر تعلق الأمر بروسيا فإن مساحة هذه البلاد الواسعة وضخامة عدد سكانها تتيحان الكفاية الذاتية التامة، وتستطيع أن تتطور، استنادا الى السوق المحلية. غير أن لوكسمبورغ لم توافق على هذا الطرح، وخاضت نضالا ضده. فبحسب اعتقادها فإن الإنتاج الرأسمالي " ومنذ لحظة إنطلاقه " يعتبر إنتاجا موجها للسوق العالمية.

كما هو معروف، رفض العديد من الاقصاديين، ومن بينهم (بولهاكوف)، مفهوم " الأطراف الثالثة " الذي صاغه (ستروفة) كحل لإشكالية التراكم. ولكن الحل الذي قدمه (بولهاكوف) لم يعجب روزا لوكسمبورغ حيث انتقدته مؤكدة بأن " الحل الذي قدمه بولهاكوف يعد وللأسف نسخة مكررة لمخططات إعادة الإنتاج البسيط والموسع الماركسية " <sup>22</sup>. وفي الواقع فإن جوهر المشكلة يكمن في مكان آخر. لقد عرض ماركس، وعبر مخططاته، ظاهرة إجتماعية مهمة، وفحواها أنه وفي إطار إعادة الإنتاج ينبغي أن تتوفر شروطا محددة للقيام بالتراكم. وتحتل إشكالية تأمين التناسبات بين مختلف فروع الإنتاج مكانة مهمة في هذا المجال. وتلعب العلاقة الكمية بين القطاع المنتج لوسائل الإنتاج والقطاع المنتج لوسائل الإستهلاك دورا مهما في تلك التناسبات الضرورية. وعندما تتعرض تلك التناسبات لاختلالات معينة (بنتيجة فوضى الإنتاج أو غيرها) فإن إعادة الإنتاج الموسع تواجه عوائق وصعوبات ملحوظة.

وكما تبين التجربة التاريخية، فإن الرأسمالية تحقق، من الناحية المبدئية، إعادة الإنتاج الموسع، باستثناء فترات الأزمات والركود. وبعبارة أكثر دقة فإن الإقتصاد الرأسمالي ينمو، بمعنى أن التناسبات الضرورية لإعادة الإنتاج الموسع تفتح الطريق لنفسها من خلال التغلب على الانحرافات عن " خط النمو المتوازن "، وكذلك من خلال تجاوز الانحرافات الدوري عن " هذا الخط ".

لم يُشر ماركس الى أن مشكلة التراكم لا توجد على العموم، أو الى أن إستثمار جزء من فائض القيمة لا يخلق مشاكل مهمة للرأسمالية. وأساس طرح ماركس يقوم على فرضيته القائلة بوجود العديد من حالات اختلال التناسبات باعتبارها ظاهرة لا تنفصل عن تطور الرأسمالية. فالجري وراء معدل ربح مرتفع يولد اختلال التناسبات بين مختلف قطاعات الإنتاج المادي، حيث تتدفق الإستثمارات صوب تلك الفروع التي تمتاز بمعدلات ربح أعلى مما هو عليه في الفروع الأخرى، وتهمل تلك الفروع التي لا تؤمن

<sup>20</sup> مأخوذ عن ي. زافادسكي، الأفكار الإقتصادية لروزا لوكسمبورغ، مصدر سابق، ص 271.

<sup>21</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 373.

<sup>22</sup> المصدر السابق، ص 380.

معدلات الربح المطلوبة. يظهر إنعدام التناسب (الاختلال) المشار اليه سابقا بين الإنتاج ( العرض ) والإستهلاك (الطلب) بنتيجة سيادة علاقات الانتاج والتوزيع الرأسمالية.

أما موضوعه (توغان – بارانوفسكي) حول إعادة الإنتاج الموسع في ظل الإنخفاض المطلق لإستهلاك السكان فإنه لا ينبغي إعتبارها فرضية علمية، ولهذا السبب تعرضت الى نقد حاد من طرف روزا لوكسمبورغ. وقد تولد لديها الاعتقاد بأن مفهوم (بارانوفسكي) هذا " يقوده بسهولة الى نظرية ساي – ريكاردو حول التوازن الطبيعي بين الإنتاج والإستهلاك، بين العرض والطلب. والفرق هنا يقوم فقط على أن ساي – ريكاردو طرحا القضية في إطار التبادل السلعي الصغير، في حين أن توغان يرفع هذه القضية ببساطة الى صعيد التداول الرأسمالي. أما نظريته بصدد الأزومات، المنطلقة من (إنعدام التناسبات)، فإنها ليست سوى ترديد لأكذوبة ساي القائلة بأن وجود سلعة ما فائضة عن الحاجة يعني أن سلعة أخرى لم تكن منتجة بما فيه الكفاية (...). وأن هذا الذي يدعيه توجان – بارانوفسكي بأنه محاولة تركيب للنظرية الماركسية مع الإقتصاد السياسي الكلاسيكي لا يمثل سوى محاولة للتوليف بين صيغ التفكير المستعارة من ماركس والمضمون الفكري لساي - ريكاردو " <sup>23</sup>.

وعلى العموم فإن الموقف الإنتقادي تجاه الأدب الخاص بالموضوع قاد روزا لوكسمبورغ الى الخلاصات التالية:

1. وجود مشكلة اسمها تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج الموسع في ظروف الرأسمالية " الصافية "، أي الرأسمالية رفيعة التطور.
2. إن نماذج إعادة الإنتاج الموسع الماركسية لا تشير الى أن عملية إعادة الإنتاج الموسع والتراكم تحدث بشكل سلس وبدون تناقضات عميقة، إذ لم يضع ماركس أمامه هذا الهدف أبداً.
3. يتعين، إذن، مواجهة نماذج إعادة الإنتاج الموسع الرأسمالية بالظروف الملموسة للتراكم في النظام الرأسمالي.
4. وإستنادا الى ذلك، لم يستطع أحد، لحد هذه اللحظة (حسب لوكسمبورغ)، أن يُعطي حلاً سليماً للمشكلة. والطريق الى هذا الحل يمكن بلورته من خلال تحليل الظروف التاريخية للتراكم الرأسمالي.

## المرحلة الثالثة من السجلات

### - ثالث تصادم بسلاح النقد -

حدث هذا التصادم في ظروف تاريخية مختلفة تماماً، فقد اندلع السجال هذه المرة حول موضوع التراكم في روسيا، وامتد منذ بداية ثمانينات القرن التاسع عشر حتى منتصف التسعينات منه.

ولا يمكن فهم جذور هذا السجال إلا بربطه بالظروف الاقتصادية السائدة آنذاك. فكما معلوم انتعشت الصناعة الكبيرة في روسيا في ظل نظام الضرائب الحمائية الكبيرة، وابتعث معها " التراكم البدائي " المدعوم من طرف الدولة بشكل ملحوظ. وقد ساهم الوضع الداخلي في إيقاظ أحلام الثوريين والبروليتاريا الروسية تحديداً.

وبمقابل هذا الإنتعاش، في الحياة الإقتصادية، ظهرت هناك أزمة في الحياة الفكرية. كانت النارودية ( الشعبية) الاشتراكية، التي استندت نظرياً على ظروف النظام الزراعي لروسيا، قد أفلست سياسياً إرتباطاً

<sup>23</sup> المصدر السابق، ص 411 – 412.

بالإنهيار النظري للناوردنيا فولا **Narodna Wola**، وظهرت الماركسية هنا في منتصف سبعينات القرن التاسع عشر، وظلت ولفترة طويلة ذات تأثير ضعيف على الجماهير. كانت الحياة الفكرية للمعارضة المثقفة، وبالأخص ذات التوجه الإشتراكي، تضم خليطاً متنوعاً من العناصر المكونة لها، وكان الشك **Sceptycyzm** فيما يتعلق بإمكانية تطور الرأسمالية في روسيا يمثل خاصيتها الأهم.

وبمقابل ذلك، كانت النقطة المركزية التي دار حولها السجال تتمثل بإشكالية نظرية على هيئة سؤال هو : هل يتوجب على روسيا أن تنتهج طريقاً مؤلماً للرأسمالية قائماً على النموذج الذي مرت به أوروبا الغربية، وهل من الممكن استغلال خاصية البلاد الزراعية للإنتقال الى " الأرض الموعودة " للإشتراكية، بما في ذلك تخطي مرحلة الرأسمالية بطريقة أقصر وأقل إيلاًماً ؟

ورغم أنه وفي النقاشات حول هذا الموضوع كان الحديث يدور، وقبل كل شيء، عن رأسمالية روسية، فإنه إنطلاقاً من المشاكل العامة لتطور الرأسمالية، لعبت تجارب الغرب دوراً مقررأ، هنا، كمادة للمحاجة. وللمرة الأولى أصبحت قضية إعادة إنتاج رأس المال الإجماعي وقضية التراكم في موقع الصدارة في السجلات المندلعة آنذاك. وكانت هذه السجلات تتم فيما بين الأجنحة الإشتراكية المتعددة، بين المدرسة المشككة **Scepticism** بإمكانية التطور الرأسمالي، الناوردنية/الشعبية - البرجوازية الصغيرة ولكن المستندة على إقتباسات من (ماركس)، وبين مدرسة ماركسية روسية متفائلة.

وبمواجهة الممثلين الرئيسيين للمدرسة المتشائمة ( فورونتسوف) و نيكولاي - أون (دانيلسون)، برز في سنوات التسعينات من القرن التاسع عشر جيل جديد من الماركسيين الروس. فإلى جانب (بليخانوف) وقف (ستروفة)، (بولهاكوف)، (توغان - بارانوفسكي) وآخرين.

هذا وكان ممثلو الناوردنية/الشعبية قد أدخلوا على قضية إعادة الإنتاج الرأسمالية فكرة تقول بأنه ليس هناك من أفق للرأسمالية في روسيا بسبب عدم وجود أسواق تصريف كافية. يمثل هذه الروحية طرح (فاسيلي فورنتسوف) نظريته، وذلك في عدة كتابات خلال السنوات 1895 - 1988، علماً بأنه يعد أحد ايدولوجيي الشعبية الليبرالية، في العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر. وقد زعم (فورنتسوف)، في كتاباته المختلفة، أن الظروف والشروط لتطور الرأسمالية غير متوفرة في روسيا، ووقف الى جانب المنتجين السلعيين الصغار، وصوّر المشاعة الفلاحية بصورة مثالية.

وإنطلاقاً من أطروحة تقول أنه ليس للرأسمالية في روسيا من جذور ولا مستقبل ، فإن (فورنتسوف) وفي الوقت الذي لم يرفض إمكانية تطور أشكال الإنتاج الرأسمالية في فروع محددة للصناعة الروسية، ولا إمكانية التصدير الرأسمالي من روسيا الى الأسواق الخارجية، ولا ظواهر بلترة المنتجين الصغار، فإنه مع ذلك شكك فقط بإمكانية تحقيق اسلوب الإنتاج الرأسمالي في روسيا درجة النضوج، كما تمت في الغرب.

وفي هذا الصدد، استندت نظريته على الأفكار النظرية العامة المتعلقة بإعادة إنتاج الرأسمال الإجماعي الإجمالي. وبحسب (فورنتسوف) فإن التجارة الخارجية تمثل قبل كل شيء وسيلة لإنقاذ الرأسمالية. ولكنه أكد، في الوقت نفسه، على أن ذلك غير ملائم للرأسمالية الروسية، المتأخرة أصلاً، والتي تحتل موقعا ضعيفا في الأسواق الأجنبية. وهذه هي حدود ( هيمنة) الرأسمالية في روسيا: لن تهيمن في الزراعة، ولن تدمر الصناعة الشعبية.

أما المنظر الثاني للشعبية فقد كان (نيقولاي - أون)، وهو أحد ايدولوجيي الشعبية الليبرالية في العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر، كما أنه مؤلف كتاب: "دراسات في إقتصادنا الإجماعي بعد الإصلاح" الذي غدا، مع مؤلفات (ف.ب. فورنتسوف)، الأساس النظري للشعبية الليبرالية. حاول (نيقولاي - أون) أن يبرهن على أن تطور الرأسمالية قد أصبح، بالنسبة للشعب الروسي، يعد منبعاً لكل

الشرور، بما في ذلك أزمة المجاعة الكبرى في عام 1891. يتمثل أساس أفكار (نيكولاي - أون) بنظرية محددة لتطور الإنتاج الرأسمالي بشكل عام. وبحسب هذه النظرية كان سوق التصريف المقرر لهذا التطور. وهنا أشار إلى أن منتج العمل الاجتماعي الجديد يتألف من مخصص الأجور وفائض القيمة. يعبر الإقتصاد الرأسمالي عن نزعات واضحة لتقليص مساهمة مخصص الأجور بما في ذلك عن طريق نمو أجور العمال، كما أن دور الطبقة العاملة في السوق المحلية يتعرض للتقلص. يتعزز الإنتاج الرأسمالي في تلك القطاعات الصناعية، تلك التي أصبحت مواقع عمل عرضية لسكان القطاع الزراعي. وبنتيجة ذلك فإن القوة الشرائية لهذه المجموعة من السكان تجاه السلع الصناعية تتعرض للانخفاض، كما تتعرض السوق المحلية للإنكماش من هذا الجانب كذلك. ولكن الرأسماليين ليسوا في وضع يمكنهم من إستهلاك ذلك الجزء المخصص لهم من المنتج الجديد.

ورغم معرفته بعمل (كارل ماركس) الأهم (الرأسمال)، فإن محاجة (نيكولاي - أون) كانت في جوهرها سيسموندية. فبحسب تصور هذا الكاتب، قاد تطور الرأسمالية إلى إنكماش السوق الداخلية عبر إملاق الشغيلة، وأن كل التعاسات نجمت عن تحطيم المنتجين السلعيين الصغار. والإستنتاج النهائي الذي توصل إليه (فورنتسوف) تمثل في تشاؤمه بشأن أفق تطور الرأسمالية الروسية، التي هي بالأصل مقطوعة الجذور عن الأسواق المحلية، وكانت وظيفتها الوحيدة، على ما يبدو، إملاق الشغيلة. وبحسب (لينين)، فقد إقترح (نيكولاي - أون) أن يوقف التطور الرأسمالي في روسيا المدعوم من الحكومة، وتطعيم الصناعة الوطنية الكبيرة لكي تكون قاعدة للشكل الاجتماعي الأرقى المجمع<sup>24</sup>.

ولاشك أن الإصلاح الاجتماعي، المقترح من طرف (نيكولاي - أون)، يمثل يوتوبيا (طوباوية) حقيقية، إذ عبرت أطروحته عن موقف برجوازي صغير ورجعي. ولهذا كتبت روزا لوكسمبورغ قائلة " إن النقد الاجتماعي للرأسمالية، المتولد من الشك بإمكانيتها التنموية، والمنطلق من منطق مبتذل، يقود إلى طوباوية رجعية. هكذا كان الوضع في فرنسا عام 1819، وفي ألمانيا عام 1848، وأخيرا في روسيا عام 1893 " <sup>25</sup>.

### تحليلات بيوتر ستروفا / " الطرف الثالث "

في عام 1894 تعرضت نظريات " الشعبين " إلى نقد شامل من طرف (ب.ستروفا)، أحد الماركسيين الروس، ويعد ممثلا بارزا لـ " الماركسية الشرعية "، وهو الذي سعى إلى تكييف الماركسية والحركة العمالية لصالح البرجوازية. وبالقدر الذي يتعلق بقضية إعادة الإنتاج الرأسمالي فقد انشغل (ستروفا) بالبرهنة على أن الرأسمالية لا تقلص السوق المحلية، بل على العكس من ذلك تساعد في توسيعها. وكما معلوم فإن (فورونتسوف) و (نيكولاي - أون)، وفي مساعهما للبرهنة على عدم إمكانية تحقيق فائض القيمة في السوق الرأسمالية، إفترضا مجتمعا " رأسماليا صافيا " ( أي مجتمع يتألف من رأسماليين وعمال فقط). وكان (ستروفا) موافقا على فكرة قوامها أنه وفي مثل هذه الظروف يتطلب تحقيق فائض القيمة وجود " طرف ثالث " لإستهلاك ذلك. ولكنه رغم هذا، أضاف قائلا، فإن مثل هؤلاء الأشخاص يتواجدون في كل مجتمع رأسمالي فعلي، وأنهم يساعدون بإستهلاكهم تحقيق فائض القيمة، في حالة ما إذا لم تستهلك من طرف الصناعيين.

ولكن (ستروفا) تساءل بصراحة هل يكفي هذا؟ وبالانطلاق من المثال الروسي، أشار (ستروفا) إلى أن روسيا توجد في وضع محظوظ ( جماهير واسعة من المنتجين السلعيين الصغار)، ويمكنها التطور بدون الأسواق الخارجية. وقد عزز إستنتاجه بالتذكير بمثال الولايات المتحدة، حيث بالإمكان وضمن

<sup>24</sup> قارن مقالة لينين، مقدمة لخاصية الرومانتيكية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 364.

<sup>25</sup> انظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 369.

ظروف تاريخية محددة أن تحقق الصناعة الرأسمالية وتائر نمو عالية بالإعتماد فقط على السوق المحلية. ويتوصل، في ضوء ذلك، الى صياغة تعميم نظري قوامه أنه كلما كانت مساحة البلد المعنى واسعة وحجم سكانه كبير كلما كانت حاجته أقل الى الأسواق الخارجية عند تطوره الرأسمالي. وإستنادا الى التعميم النظري أعلاه، رأى (ستروفة) أن الرأسمالية تتمتع بأفاق رائعة للتطور في روسيا!. وبهذا المعنى يكون (ستروفة) - الذي مازال (آنذاك) ماركسيا- قد عدل نظريا برنامج التوسع الإمبريالي للبرجوازية الروسية!. ولكن رغم نقده للشعبيين، فإن (ستروفة) يقتفي أثرهم تماما فيما يتعلق بتصويرهم الميكانيكي القائل بأنه يتعين على البلد الرأسمالي أن يسيطر على السوق المحلية أولا، ثم بعد ذلك يبحث عن أسواق خارجية. غير أن الأمر ليس كذلك، فكما هو معلوم فإن الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج ذو طبيعة عالمية البعد، إذ منذ لحظة إنطلاقه يبدأ بالإنتاج للأسواق العالمية (مثل إنكلترا، ألمانيا، الولايات المتحدة)<sup>26</sup>.

### مساهمة توغان - بارانوفسكي

لقد إستخلص هذا الإقتصادي من أطروحات الماركسيين الروس إستنتاجات بعيدة المدى. كما أنه انطلق من مخططات إعادة الإنتاج الماركسية، ولكنه حاد عنها في مكان ما. وبحسب إعتقاد (بارانوفسكي) فإن (ماركس) لم يوفق في الإستفادة من أبحاثه الرائعة، ولهذا كان لا بد من وجود من يقوم بهذه المهمة. والإستنتاج الأهم الذي توصل له (بارانوفسكي)، والذي شكل جذر محاولته النظرية، هو فقاعته بأن التراكم في ظروف الأشكال الرأسمالية للدخل والإستهلاك، ليس فقط ممكنا بل ومستقل تماما عن الاثنين. ليس الإستهلاك، بل الإنتاج هو الذي يشكل السوق المحلية، يؤكد (بارانوفسكي).

وبحسب (توغان - بارانوفسكي)، لا يمكن أن يتواجد في الإقتصاد الرأسمالي فيض في الإنتاج أو عجز في الطلب الفعال، بصرف النظر عن مستوى الإستهلاك، ما دام التناسب الصحيح قائما. وهو هنا يقتفي أثر الأزمات متمثلا في الإختلال أو ما يطلق عليه بـ " اللاتناسب ". ومن هنا تأكده على أن إختلال التناسبات في الإنتاج يقود، في الحقيقة، " الى الأزمات التي يتم في مجراها تصحيح الإنحرافات وإقامة التناسبات الصحيحة " <sup>27</sup>. ولهذا يبدو الإنتاج متمثلا مع التصريف. ونظرا لأن توسيع الإنتاج بحد ذاته غير محدود، فإن القدرة على تصريف المنتجات (الطلب) لا حدود لها.

ويبدو أن (بارانوفسكي) يخطئ، هنا، بين ما قد يحدث نظريا وبين ما يقع فعلا. إذ أنه لا يبين في تحليله لماذا لا يقوم الرأسماليون، في الأمد الطويل، بالإستثمار الى الحد الضروري لتحقيق الإستغلال التام للطاقة الإنتاجية. وبهذا الطرح يكون قد أعاد النظر (أو على وجه الدقة، حرّف) بالنظرية الماركسية للأزمات. وحسب إعتقاد (بارانوفسكي)، تنجم الأزمات عن إندمام التناسب الضروري، حيث كتب هنا قائلا بأنه " في ظروف التوزيع المتناسب للإنتاج الإجتماعي لا توجد أمام الأسواق أية عوائق، بإستثناء القوى المنتجة التي يسيطر عليها المجتمع " <sup>28</sup>.

<sup>26</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه الإشكالية أنظر: سمير امين، نقد روح العصر، دار الفارابي، بيروت 1998؛ كذلك: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهاككة، دار الفارابي، بيروت 2003؛ كذلك أريك هويسباوم، الامم والنزعة القومية، ترجمة عدنان حسن ومراجعة وتحرير د.مجيد الراضي، دار المدى، دمشق 1999؛ كذلك أريك هويسباوم، عصر رأس المال، ترجمة د.مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت 1986؛ كذلك نعوم تشومسكي، سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة مي النهان، دار المدى، دمشق 1999.

<sup>27</sup> النص مأخوذ من: لانكة، كالتيسكي، محمد سلمان حسن، الإقتصاد الرأسمالي 3 - الرأسمالية والإستراتيجية. دار الطليعة، بيروت الطبعة الأولى 1980، ص 20.

<sup>28</sup> كما ورد عند روزا لوكسمبرغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 396 - 397. و توغان - بارانوفسكي (1865 - 1919) إقتصادي برجوازي روسي و " ماركسي شرعي " في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد وصف في كتابه " المصنع الروسي في الماضي والحاضر " الصادر عام 1898 تطور الرأسمالية في روسيا، وهو مؤلف احتوى على مادة قيمة لنقد الشعبيين. أما في كتابه " الأزمات الصناعية " فقد وقف توغان - بارانوفسكي ضد النظرية الماركسية المتعلقة بتجديد الإنتاج. انه ذهب الى حد نفي وجود الاملاق في المجتمع الرأسمالي، وفصل مسألة الإستهلاك عن مسألة الإنتاج، وارجع سبب الأزمات الاقتصادية الى إختلال التناسب، والى حركة الرأسمال الأقراضي. وحاول في " اساس الإقتصاد السياسي "، وفي مؤلفات اخرى، أن يجمع ميكانيكا بين نظرية القيمة في العمل ونظرية " النفع الهامشي "، ونفى التناقض في توزيع المنتوج الإجتماعي في الرأسمالية، وتهجم على الماركسية، وناهض الصراع الطبقي.

وكان (بارانوفسكي) قد عرض أفكاره هذه وعلّنها استنادا الى مخططات إعادة الإنتاج التي كانت نسخة عن المخططات التي صاغها ماركس. وفي جوهر الأمر فإنه كان بحوزته دليلا وحيدا، غير مباشر، وهو أن مخططه، بما فيه نتائجه الغريبة، متطابق مع الواقع : الإستهلاك البشري يذوب في نار الإنتاج، وفي البداية يكون وسيلة، ثم يصبح بعد ذلك هدفا بحد ذاته. وهذا القانون تمت صياغته من طرف (ماركس)، رغم أنه ولتبسيط مخططه لم يعطيه بعداً رقمياً/حسابياً. غير أن (بارانوفسكي) رأى هذا القانون بمثابة إكتشافه الخاص، وأعتبره حجر الزاوية في عمارته النظرية، وأطلق عليه " القانون الأساسي "، أي قانون أسبقية وسائل الإنتاج بالمقارنة مع وسائل الإستهلاك.

وقد تعرض " قانون " (بارانوفسكي) الى نقد من طرف (كاوتسكي)، الذي إعتبر أن (بارانوفسكي) أخذ بنظر الإعتبار فقط البلدان الصناعية القديمة، التي يمكنها أن تطوّر وبيطاً إنتاج وسائل الإستهلاك، في نفس الوقت حيث الإنتاج يتيح لديها تطورات أكبر ويتمتع بأهمية مقررة بالنسبة لنبض الحياة الإقتصادية. وعند معاينة هذه القضية، من وجهة نظر شعب كهذا، كتب (كاوتسكي)، بأنه من السهل الوصول الى قناعة بأن إنتاج وسائل الإنتاج يمكن، على المدى الطويل، أن ينمو بوتيرة أسرع من إنتاج وسائل الإستهلاك، وأن الأولى لا ترتبط بالثانية<sup>29</sup>.

هكذا، إذن، فإن مفهوم (بارانوفسكي) هذا قاده، مباشرة، الى نظرية (ساي) و (ريكاردو) حول التوازن الطبيعي بين الإنتاج والإستهلاك، بين العرض والطلب. كما أن نظريته بصدد الأزمات تعد في جوهرها ترديدا لمفهوم (ساي) للأزمات. وبهذا يمكن القول أن " الماركسيين " الروس الثلاثة وصلوا الى نقطة الإنتقال، وتواجدوا الى جانب الهارمونيين البرجوازيين.

وفي سجالهم مع " الشعبيين " الروس، الذي دار حول ما إذا كانت الرأسمالية عموما والرأسمالية في روسيا خصوصا، قادرة على التطور، برهن " الماركسيون " الروس على وجود هذه الإمكانية، كما برهنوا نظريا على الإمكانية اللامحدودة لتطور الرأسمالية. وفي هذا الصدد كتبت روزا لوكسمبورغ قائلة : " إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي في وضع يضمن التطور اللامحدود للقوى المنتجة والتقدم الإقتصادي، فإن هذا النمط لا يمكن التغلب عليه. ينهار عندها أهم ركن من أركان نظرية الإشتراكية العلمية، وينتهي الكفاح السياسي من أجل الإشتراكية، كما أن المضمون الفكري الطبقي لصراع الطبقات ينتهي في أن يكون أساسا للتطور الإقتصادي، كما تتوقف الإشتراكية عن أن تكون أفقا ضروريا. وبهذه الطريقة فإن منطق المحاجة الذي انطلق من إمكانية تطور الرأسمالية، انتهى أمام إمكانية الإشتراكية كأفق للتطور " <sup>30</sup>. ولا غرابة إذن أن نجد هؤلاء الماركسيين الشرعيين، في فترة الثورة الروسية الأولى، قد تواجدوا " هناك حيث موقعهم النظري المناسب : بجانب الهارمونية البرجوازية " <sup>31</sup>.

## ملاحظات ختامية حول الجزء الثاني

يطرح العرض الذي قدمنا هنا خطوطه العريضة بتكثيف بالغ مجموعة من الملاحظات من بينها :

1. قطعت روزا لوكسمبورغ تصورها النظري بعد عرض القضية الأساسية، حسب إعتقادها، لنظرية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع، الذي تناولته على صيغة تساؤل: أين هم مشترو ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم، وهم بحسب المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج،

<sup>29</sup> أنظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر السابق، ص 402.

<sup>30</sup> المصدر السابق، ص 413.

<sup>31</sup> المصدر السابق، ص 414.

المصاغة إستناداً الى **فرضية** الرأسمالية الصافية، لا يمكن إبرازهم ؟ الجواب **يؤجل** الى الجزء الثالث من عملها "**التراكم**".

2. كرسى لوكسمبورغ الجزء الثاني من عملها لتأملاتها في حقل تاريخ الفكر الإقتصادي. وكان **الهدف الرئيسي** لهذه التأملات يتعلق بالتأكيد على أن **إشكالية التراكم التي لها تاريخها**، الذي لم تفكر بها لوكسمبورغ، ولم تعالج تاريخياً، سواء قبل ماركس أو بعده. تلك الإشكالية التي تعد في الواقع بمثابة قضية لتحقيق جزء فائض القيمة المخصص للتراكم. وكانت هناك **محاولات** عدة لحل هذه الإشكالية، لكنها فشلت لأسباب عديدة. المقصود هنا ما يتعلق بالهوية التاريخية للتراكم، والمقترح النظري المطروح هناك. ولو لم تكن هناك ضرورة، فإن الجزء الثاني كان يمكن أن يحل بنجاح محل الجزء الثالث. إنه لأمر طبيعي أن تنظر روزا لوكسمبورغ الى أفكار سابقتها عند صياغتها لنظريتها التي كانت قيد التشكل. وعند قراءة **الجزء الثاني** يتعين على المرء أن يتذكر أولاً وقبل كل شيء ماذا عرفنا لحد الآن بخصوص أفكارها بصدد قضية التراكم. نحن نعرف أولاً أنه، وبحسب لوكسمبورغ، هناك **مشكلة** كهذه موجودة ( أي التراكم)، وثانياً إن المقصود هو ذلك **الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم**، وثالثاً إن **الصعوبة المنطقية** مرتبطة بضرورة القيام بتحويلات من خلال هذا **الجزء الذي تغير** من شكله الطبيعي الى الشكل النقدي، رابعاً، في إطار مجتمع رأسمالي صافي لا يوجد أولئك - القادرين على تأمينه - أي ما يسمى **بالمشترين، خامساً**، وإذا كان تراكم رأس المال ( المخطط الماركسي لإعادة الإنتاج الموسع) لا يحدث في الواقع ، فإن هؤلاء المشترين موجودون بوضوح، ولكنهم طبعاً خارج النظام الرأسمالي. كما ينبغي أن تكون **التجارة الخارجية الوسيط** بين هذا النظام والمشترين، والمخصص لتراكم الجزء من فائض القيمة، حيث أن جلب وبيع سلعة معينة يعني، كقاعدة، شراء وبيع أخرى.

3. عند تناولها لأفكار من سبقوها، أثارت روزا لوكسمبورغ، قبل كل شيء، **الانتباه** الى فرضيات، يطرح في إطارها هؤلاء القضية ويحلونها بتقديم **براهين** تؤكد ذلك. إنها تقصد درجة إقترابها من **التناول الماركسي**، هذا **التناول** الذي يسمح أولاً، بحسب روزا لوكسمبورغ، **بتشخيص** وطرح قضية التراكم بصيغته الصافية. تبدو هنا **المواقف** المتعلقة بالمدرسة الكلاسيكية البرجوازية، مطابقة للإقتصاد الرأسمالي مع الإنتاج السلعي البسيط، **والخلط** بين رأس المال والدخل، و**التناول** الخاطئ للمنتوج الإجمالي ومطابقة العرض الإجمالي بالطلب، والأخذ بنظر الاعتبار الشكل الخارجي للإشكالية، أي **الأزمات**. ويتخذ مختلف المشاركين في المراحل اللاحقة للسجال، بصدد القضايا المطروحة، **خطوات** للأمام أو **يتراجعون** الى الخلف. ولا بد من الإشارة الى أن الماركسيين الروس هنا في وضع خاص أو مثالي، ذلك لأن **نقطة** إنطلاقهم هنا هي **التناول الماركسي** لإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجمالي. إنهم يطرحون القضية بوضوح وعلى شكل سؤال هو: **هل هناك إمكانية لتحقيق ذلك الجزء المتراكم من فائض القيمة في المجتمع الرأسمالي الصافي** ؟.

4. **المعيار** الآخر الذي استخدمته روزا لوكسمبورغ عند تقييم أفكار ممن سبقوها، هو مدى فهمهم أو إدراكهم لقضية التراكم كقضية تحقيق **Realization** للجزء المتراكم من فائض القيمة. مثل هذا الإحساس **مميز** (سيسموندي)، وكذلك **أتباعه** عن الشعبين، في حين لم يكن هذا الإحساس موجوداً لدى "**المتفائلين**" من البرجوازيين أم من الماركسيين، بما في ذلك الروس منهم.

5. وبحسب روزا لوكسمبورغ، فقد **خيّمت** على جو المساجلة تلك **الفكرة** التي إستند إليها كل من (سيسموندي) و (ريكاردو)، وفحواها أن قضية التراكم ينبغي حلها في إطار **إفتراض** " رأسمالية صافية " ( بمعنى وجود مجتمع رأسمالي يتألف من رأسماليين وبروليتاريا فقط)، وإحتمال وجود شرائح أو فئات أخرى كمشركين في إستهلاك فائض القيمة أولاً أو/و أجور

العمال. هذه الفرضية، النافعة في طرح القضية، أتاحت -حسب مؤلفة "التراكم .....- " إيجاد حل لهذه القضية (المشكلة).

6. لقد رفض " المتفائلون " مشكلة التراكم، بمعنى صعوبات تحقيق فائض القيمة، وقالوا أن هذه المشكلة غير موجودة أصلاً. في حين إعتبرها الماركسيون الروس نتيجة لخطأ الشعبين ( النارودنيين) في تحديد قيمة المنتج الإجمالي، وكذلك كنتيجة لعدم أخذهم ( أي النارودنيين) بنظر الإعتبار أهم القوانين المميزة للرأسمالية: قانون القيمة، وكذلك على صعيد الرأسمال الإجمالي، التركيب العضوي لرأس المال، قانون القيمة على هذا الصعيد - الجزء المتراكم من فائض القيمة على حساب الجزء المستهلك، وكذلك " القانون " المكتشف من طرف (توجان - بارانوفسكي)، الذي يمثل نتاج عمل هذين القانونين: قانون أولوية النمو الأسرع للقطاع | مقارنة بالقطاع ||.

إنه لمن الواضح بالنسبة لروزا لوكسمبورغ أن كل هذه الأطروحات ( الموضوعات) غير مقبولة، بدءاً من رفض مشكلة تحقيق فائض القيمة. غير أنها لا تقوم بسجال مباشر مع الماركسيين الروس حول هذا الموضوع، في الجزء الثاني، بل فقط تهمل حججهم. إنها تؤكد قبل كل شيء بأن إدراج رأس المال في قيمة المنتج الإجمالي لا يحل المشكلة.

وبحسب وجهة نظرها، فإن الماركسيين الروس ضربوا طاقة في حجر ( يطول نقد روزا لوكسمبورغ شكلياً فقط " الماركسيين الشرعيين" الروس من أمثال : ستروفة، بولهاكوف وتوجان - بارانوفسكي على وجه الخصوص، غير أنه يمس كذلك من الناحية الفعلية لينين ذاته). وحجتهم الوحيدة بهذا الخصوص هي أن تراكم رأس المال يمكن أن يحدث في " الرأسمالية الصافية " .

من الطبيعي أن ترفض روزا ذلك الطرح وهذه الحجة، قائلة بأن النماذج ما كانت ولن تكون سنداً ( حجة) يرتكن إليه في المحاجة. فقد عرضت هذه النماذج فقط أطروحة ماركس حول التناسبات الضرورية للتطور. وإذا كان لتوسيع الإنتاج أن يجد مكاناً له في هذا السياق، فإنه يجب أن يتوضع في هذه الصيغ. غير أن التراكم الفعلي يحدث عندما يوجد مشتركون لفائض القيمة الرأسمالية.

7. ومن دون أدنى شك فإن الإحتجاج الأهم لروزا لوكسمبورغ يستحث رفض الماركسيين الروس لوجود حد إقتصادي موضوعي للتطور الرأسمالي. لقد بينت مؤلفة " التراكم " بأن الماركسيين الروس لم يعللوا فقط امكانية تطور الرأسمالية في روسيا، بل وعلى العكس من ذلك روجوا لإمكانية خلود هذا النظام، وبهذه الطريقة فإنهم كانوا يقتفون أثر البرجوازيين " المتفائلين " في بداية القرن. ولهذا أكدت على أن " الماركسيين الشرعيين " وضعوا علم ماركس على رأسهم وإنتهوا أن يكونوا ماركسيين، في النظرية أولاً، ثم في الممارسة السياسية، وذلك بدءاً من التفاؤل في قضية تراكم رأس المال.